

## تقرير المراجعة المستقل

إلى السادة/ مساهمي شركة أسمنت المنطقة الشرقية

(٤/١)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

### الرأي

في رأينا، أن القوائم المالية المرفقة تعرض بشكل عادل، من جميع الجوانب الجوهرية، المركز المالي لشركة أسمنت المنطقة الشرقية، شركة مساهمة سعودية ("الشركة") كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ وأدائها المالي وتدفعاتها النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ، وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية المعتمدة في المملكة العربية السعودية، والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين.

لقد قمنا بمراجعة القوائم المالية للشركة والتي تشمل ما يلي:

- ✓ قائمة المركز المالي كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢،
- ✓ قائمة الربح أو الخسارة والدخل والشامل الآخر للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- ✓ قائمة التغيرات في حقوق الملكية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- ✓ قائمة التدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ،
- ✓ الإيضاحات حول القوائم المالية والتي تتضمن ملخص للسياسات المحاسبية الهامة.

### أساس الرأي

لقد قمنا بالمراجعة وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية. إن مسؤوليتنا بموجب تلك المعايير موضحة بالتفصيل في قسم "مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية" الوارد في تقريرنا. ونحن مستقلون عن الشركة وفقاً لقواعد سلوك وأداب المهنة المعتمدة في المملكة العربية السعودية وذات الصلة بمرجعتنا للقوائم المالية، وقد وقينا أيضاً بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه القواعد. وفي اعتقادنا فإن أدلة المراجعة التي حصلنا عليها تُعد كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا.

### الأمور الرئيسية للمراجعة

الأمور الرئيسية للمراجعة هي تلك الأمور التي كانت لها، بحسب حكمنا المهني، الأهمية البالغة عند مراجعتنا للقوائم المالية للسنة الحالية، وقد تم تناول هذه الأمور في سياق مراجعتنا للقوائم المالية ككل، وعند تكوين رأينا فيها، ونحن لا نقدم رأياً منفصلاً في هذه الأمور.

#### الخير

ص.ب 4636 | +966 13 893 3378  
الخير 11557 | فاكس +966 13 893 3349

#### جدة

ص.ب 15651 | +966 12 652 5333  
جدة 21454 | فاكس +966 12 652 2894

#### الرياض

ص.ب 69658 | +966 11 206 5333  
الرياض 11557 | فاكس +966 11 206 5444

تقرير المراجع المستقل (تمة)

إلى السادة/ مساهمي شركة أسمنت المنطقة الشرقية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

(٤/٢)

الأمر الرئيسية للمراجعة (تمة)

الأمر الرئيسية للمراجعة	الكيفية التي تعاملنا بها أثناء المراجعة مع الأمور الرئيسية للمراجعة
<b>وجود وتقييم مخزون تحت التشغيل</b>	
<p>كما في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢، يتضمن مخزون الشركة مخزون تحت التشغيل بمبلغ ٣٨٥ مليون ريال سعودي (يتكون بشكل رئيسي من الكليكر المخزن في شكل أكوام بالمساحات المخصصة لهذا الغرض).</p> <p>إن تحديد كمية المخزون تحت التشغيل، تتطلب تقديرات إدارية للكميات المتاحة في نهاية السنة لقياس أكوام المخزون وتحويل القياسات إلى وحدات تخزين باستخدام زاوية الاستقرار والكثافة والكمية. إستخدمت الإدارة خبرائها لتقدير الكميات، والذين استخدموا بعض حسابات القياس المنهجية العملية وقاموا بتطبيق طرق تحويل الكثافة المستخدمة لأنواع مماثلة من المخزون في صناعة الأسمنت.</p> <p>نظراً لأهمية الأرصدة المتضمنة بالمخزون والتقديرات ذات الصلة المستخدمة في تحديد الكميات، فقد تم اعتبار وجود المخزون وتقييمه كأمر مراجعة رئيسي.</p> <p>تم توضيح السياسة المحاسبية للمخزون في الإيضاح رقم (٢).</p>	<p>إشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>حضور الجرد الفعلي الذي أجرته الشركة بواسطة خبراءها.</li> <li>تقييم كفاءة ومؤهلات وموضوعية الخبراء.</li> <li>الحصول على تقرير جرد مخزون تحت التشغيل المقدم من الخبراء بخصوص أصناف الجرد الرئيسية وفحصها على أساس العينة.</li> <li>تقييم مدى معقولية قياسات أكوام المخزون التي أجرتها الإدارة والخبراء أثناء الجرد الفعلي وإعادة احتساب تحويل الأكوام إلى كميات.</li> <li>على أساس العينة، تم اختبار تقييم مخزون تحت التشغيل في نهاية السنة، وتقييم الأحكام والتقديرات المستخدمة في تقدير الأضرار والإنخفاض في القيمة من قبل الإدارة.</li> <li>تقييم مدى إكمال وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالمخزون للسنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢.</li> </ul>
<b>الإعتراف بالإيراد</b>	
<p>حققت الشركة خلال السنة المنتهية في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ إجمالي صافي إيرادات بلغت ٧٨٤ مليون ريال سعودي.</p> <p>تقوم الشركة بإثبات الإيرادات بشكل رئيسي عند تحول السيطرة على البضائع وقبولها من قبل العميل وذلك وفقاً لمتطلبات المعيار الدولي لتقرير المالي رقم ١٥.</p> <p>تم إعتبار تحقق الإيرادات كأمر رئيسي للمراجعة نظراً لكون حجم المعاملات البيعية والعوامل المرتبطة لعملية تحقق الإيرادات كون الإيرادات أحد العوامل الرئيسية لقياس الأداء بما في ذلك المخاطر المرتبطة بها، إما بتجاوز الإدارة لبعض الإجراءات الرقابية لتحقيق الإيرادات أو الإعتراف بالمبيعات لمنتجات لم يتم قبولها أو للتقدير الغير ملائم للمرجعات ورفض المنتجات.</p> <p>تم توضيح السياسة المحاسبية للإيرادات في الإيضاح رقم (٢).</p>	<p>إشتملت إجراءات مراجعتنا على ما يلي:</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>تقييم التصميم والتنفيذ واختبار الفعالية التشغيلية لإجراءات الرقابة الرئيسية ذات الصلة بعملية إثبات الإيرادات.</li> <li>قياس مدى ملائمة السياسات المحاسبية لعملية تحقق إيرادات الشركة.</li> <li>فحص عمليات البيع التي تمت قبل وبعد العام لتقييم ما إذا كانت الإيرادات قد تم الإعتراف بها في الفترة الصحيحة.</li> <li>القيام بإجراءات فحص مستندي وتحليلي.</li> <li>تقييم مدى إكمال وكفاية الإفصاحات المتعلقة بالإيرادات في القوائم المالية.</li> </ul>

## تقرير المراجع المستقل (تمة)

إلى السادة/ مساهمي شركة أسمنت المنطقة الشرقية

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

(٤/٣)

### المعلومات الأخرى

الإدارة مسؤولة عن المعلومات الأخرى، وتتكون المعلومات الأخرى من المعلومات الواردة في التقرير السنوي للشركة ولكنها لا تتضمن القوائم المالية وتقرير المراجع حولها، والذي من المتوقع إتاحتها لنا بعد تاريخ تقرير مراجعتنا هذا.

ولا يغطي رأينا حول القوائم المالية المعلومات الأخرى، ونحن لا نبدي أي شكل من أشكال الإستنتاج التأكيدي بشأنها.

وفيما يتصل بمراجعتنا للقوائم المالية للشركة، فإن مسؤوليتنا تتمثل في قراءة المعلومات الأخرى الموضحة أعلاه، والنظر عند القيام بذلك فيما إذا كانت المعلومات الأخرى غير متسقة بشكل جوهري مع القوائم المالية أو مع المعرفة التي حصلنا عليها أثناء المراجعة، أو ما إذا كانت المعلومات الأخرى تبدو مُحرفة بشكل جوهري. وعندما نقرأ التقرير السنوي، وإذا تبين لنا وجود تحريف جوهري، فإننا نكون مطالبين بالإبلاغ عن الأمر للمكلفين بالحوكمة.

### مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة عن القوائم المالية

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية وعرضها بشكل عادل "وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية" المعتمدة في المملكة العربية السعودية والمعايير والإصدارات الأخرى المعتمدة من الهيئة السعودية للمراجعين والمحاسبين ووفقاً لنظام الشركات والنظام الأساسي للشركة، وهي المسؤولة عن الرقابة الداخلية التي ترى أنها ضرورية لتمكينها من إعداد قوائم مالية خالية من التحريف الجوهري، سواء بسبب غش أو خطأ.

وعند إعداد القوائم المالية، فإن الإدارة هي المسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة وعن الإفصاح بحسب مقتضى الحال، عن الأمور المتعلقة بالإستمرارية، وإستخدام أساس الإستمرارية في المحاسبة، ما لم تكن هناك نية لدى الإدارة لتصفية الشركة أو إيقاف عملياتها، أو ما لم يكن لديها أي خيار آخر واقعي سوى القيام بذلك.

إن المكلفون بالحوكمة، أي مجلس الإدارة، هم المسؤولون عن الإشراف على آلية التقرير المالي في الشركة.

### مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية

تتمثل أهدافنا في الوصول إلى تأكيد معقول عما إذا كانت القوائم المالية ككل تخلو من التحريف الجوهري، سواءً بسبب غش أو خطأ، وإصدار تقرير المراجع الذي يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو مستوى عالٍ من التأكيد، لكنه لا يضمن أن المراجعة التي تم القيام بها وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية ستكشف دائماً عن التحريف الجوهري عند وجوده. ويمكن أن تنشأ التحريفات عن غش أو خطأ، وتعد التحريفات جوهرياً إذا كان يمكن التوقع بدرجة معقولة أنها قد تؤثر، منفردة أو في مجملها، على القرارات الإقتصادية التي يتخذها المستخدمون على أساس هذه القوائم المالية.

وكجزء من عملية المراجعة التي تتم وفقاً للمعايير الدولية للمراجعة المعتمدة في المملكة العربية السعودية، فإننا نمارس الحكم المهني ونحافظ على نزعة الشك المهني طوال عملية المراجعة. ونقوم أيضاً بما يلي:

- تحديد وتقييم مخاطر التحريف الجوهري في القوائم المالية، سواءً بسبب غش أو خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات مراجعة تستجيب لتلك المخاطر، والحصول على أدلة مراجعة كافية ومناسبة لتوفير أساس لإبداء رأينا. ويُعد خطر عدم اكتشاف التحريف الجوهري الناتج عن غش أعلى من الخطر الناتج عن خطأ، نظراً لأن الغش قد ينطوي على تواطؤ أو تزوير أو إغفال ذكر متعمد أو إفادات مضللة أو تجاوز للرقابة الداخلية.
- الحصول إلى فهم للرقابة الداخلية ذات الصلة بالمراجعة، من أجل تصميم إجراءات المراجعة المناسبة في ظل الظروف القائمة، وليس لغرض إبداء رأي في فاعلية الرقابة الداخلية.
- تقييم مدى مناسبة السياسات المحاسبية المستخدمة ومدى معقولية التقديرات المحاسبية والإفصاحات المتعلقة بها التي أعدها الإدارة.

#### الخبر

تلفون +966 13 893 3378 ص.ب 4636  
فاكس +966 13 893 3349 الخبر 11557

#### جدة

تلفون +966 12 652 5333 ص.ب 15651  
فاكس +966 12 652 2894 جدة 21454

#### الرياض

تلفون +966 11 206 5333 ص.ب 69658  
فاكس +966 11 206 5444 الرياض 11557

## تقرير المراجع المستقل (تمة)

إلى السادة/ مساهمي شركة أسمنت المنطقة الشرقية

(٤/٤)

التقرير عن مراجعة القوائم المالية

### مسؤوليات المراجع عن مراجعة القوائم المالية (تمة)

- التوصل إلى إستنتاج بشأن مدى مناسبة إستخدام الإدارة لأساس الإستمرارية في المحاسبة، وإستنادا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها، ما إذا كان هناك عدم تأكد جوهرى متعلق بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكا كبيرة حول قدرة الشركة على البقاء كمنشأة مستمرة. وإذا خالصنا إلى وجود عدم تأكد جوهرى، يتعين علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الافصاحات ذات العلاقة الواردة في القوائم المالية، أو علينا أن نقوم بتعديل رأينا إذا كانت تلك الافصاحات غير كافية. وتستند إستنتاجاتنا إلى أدلة المراجعة التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقرير مراجعتنا. ومع ذلك، فإن أحداثا أو ظروفاً مستقبلية قد تتسبب في توقف الشركة عن البقاء كمنشأة مستمرة.
  - تقييم العرض العام وهيكلي ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الافصاحات، وما إذا كانت القوائم المالية تعبر عن المعاملات والأحداث التي تمثلها بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.
- ونحن نتواصل مع المكلفين بالحوكمة فيما يتعلق بجملة من الأمور من بينها نطاق المراجعة وتوقيتها المخطط لهما والنتائج المهمة للمراجعة، بما في ذلك أي أوجه قصور مهمة في الرقابة الداخلية نقوم باكتشافها أثناء المراجعة.

ونقدم أيضاً للمكلفين بالحوكمة بياناً يفيد بأننا قد إلتزمنا بالمتطلبات الأخلاقية ذات الصلة المتعلقة بالإستقلالية، ونبلغهم بجميع العلاقات والأمور الأخرى التي قد يُعتقد بشكل معقول أنها قد تؤثر على إستقلالنا، ونبلغهم أيضاً عند الإقتضاء بالتدابير الوقائية ذات العلاقة.

ومن بين الأمور التي نتواصل بشأنها مع المكلفين بالحوكمة، فإننا نحدد تلك الأمور التي كانت لها الأهمية البالغة أثناء مراجعة القوائم المالية للسنة الحالية، ومن ثم تُعد هذه الأمور هي الأمور الرئيسية للمراجعة. ونقوم بتوضيح هذه الأمور في تقريرنا ما لم تمنع الأنظمة أو اللوائح الإفصاح العلني عن الأمر، أو عندما نرى، في ظروف نادرة للغاية، أن الأمر ينبغي ألا يتم الإبلاغ عنه في تقريرنا لأن التبعات السلبية للقيام بذلك من المتوقع بشكل معقول أن تفوق فوائد المصلحة العامة المترتبة على هذا الإبلاغ.



عن البسام وشركاؤه

إبراهيم أحمد البسام  
محاسب قانوني  
ترخيص رقم: ٣٣٧  
الخبر: ٣ رمضان ١٤٤٤ هـ  
الموافق: ٢٥ مارس ٢٠٢٣